دارة أهل الظاهر

ابن حزم في المحلى

كتاب في أرقام

تأليف

الأستاذ الدكتور/ محمد رواس قلعه جي

نسخه من الأصل وعلق عليه

ابن تميم الظاهري

نشر في مجلة الحضارة الإسلامية، عدد ٥-٦ سنة ١٩٦٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قال ابن تميم الظاهري:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الميامين، أما بعد:

فقد وقفت قديماً على رسالة لشيخنا الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعه جي، أهداني إياها مع بعض البحوث التي لم ينشرها من قبل، ثقة منه، ومحبة خالصة، أسأل الله أن ينفعنا به، ويغفر له، ويدخله جنات النعيم.

وقد كانت الرسالة عن الإمام ابن حزم وكتابه المحلى، وما بثه في هذا الكتاب من آراء السلف، بحيث أحضى كل ذلك، مع تحرير بعض المسائل، والكلام على الإمام ابن حزم، فرأيت نسخ هذه الرسالة، ونشرها في دارة أهل الظاهر.

فهذه الرسالة بخط علامة قضى عمره في فقه السلف، رغم أنه من كبار علماء الحنفية اليوم، فجاءت تعليقاته، وترجمته للإمام ابن حزم بعيدة كل البعد عن التعصب، ومتوازنة بحيث لم يكثر الشيخ من النقل عن الغير فيما ينقل عن الإمام ابن حزم بلا تحقيق وتحرير، عدا بعض

المسائل التي ذكرها الشيخ بينتها، ووجه الصواب منها مما انتقده شـــيخنا على الإمام ابن حزم.

فرسالة كهذه إنما هي شهادة من علامة العصر في فقـــه الـــسلف، وفقه أهل الرأي لإمام من أئمة الدنيا شرقاً وغرباً، بلا تحيز أو تعـــصب، وبلا ثناء ومدح غير مبرر، فأسأل الله أن تكون في ميـــزان شـــيخنا، وأن يكتب لها القبول، وأن يستفيد منها طالب العلم.

ابن حزم في المحلى

كتاب في أرقام

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة المؤلف

قال شيخنا الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعه جي:

بالأمس القريب، ومنذ أيام مضت، حمل إلي البريد (معجم فقه ابن حزم) هدية قيمة من لجنة موسوعة الفقه الإسلامي في جامعـــة دمـــشق، وهو عمل مبتكر في الفقه الإسلامي، لم نعهده من قبل، بذل فيه العاملون جهداً كبيراً، يدل على سعة الاطلاع، وصبر على البحث [١].

ويحمل هذا المعجم مقدمتين:

الأولى: تعريفية، بقلم العلامة الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا، رئيس الموسوعة.

والثانية: علمية، بقلم الأستاذ محمد المنتصر الكتاني، عضو لجنـــة الموسوعة.

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: الكتاب تعتريه أخطاء كثيرة في تحرير مذهب الإمام ابـــن حـــزم، وفيه نقص أيضاً في مواضع متعددة، وقد نشرت مقالة في دارة أهل الظاهر تفيد بوجـــه هـــذه الأخطاء، وبعض الأمثلة التي وقع فيها المؤلف بالخطأ، فيراجع.

وقد صادف وصول هذه الهدية القيمة انتهاء عملي من جمع الآراء الفقهية للسلف – غير المذاهب الأربعة – من كتاب المحلى لابن حـــزم، الكتاب الذي كان نقطة ارتكاز (معجم فقه ابن حزم).

كما صدف انتهائي من مقال أعرض فيه بعض الحقائق والدراسات حول ابن حزم والمحلى، ووضعي فيه لائحة إحصائية بكل من ذكر لـــه ابن حزم رأياً فقهياً في المحلى، وعدد الآراء التي ذكرهـــا لـــه، بعـــد أن سجلتها بحرفيتها على قصاصات خاصة ليسهل تصنيفها، ولائحة أخـــرى بالرواة الذين جرحهم أو جهلهم ابن حزم في المحلى [١].

وقرأت مقدمة معجم فقه ابن حزم – وهي والحق يقال قيمة جداً – فرأيت أن كثيراً من نقاطها تلتقي مع ما كتبته في مقـــالي ذاك، فحـــذفت أكثر نقاط التلاقي هذه من مقالي حتى لا أشغل القـــارئ الكـــريم بـــأمور معادة مكررة.

فهذا مقال جمعته برمته في أربع سنوات ونيف، ونسقته في أكثـــر من شهر، لأضعه بين يديك أخي القارئ الكريم.

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: اللائحة هذه التي فيها من جرحهم ابن حزم أرسلها شـــيخنا قلعـــه جي حفظه الله هدية إلى الوالد العلامة ابن عقيل الظاهري منذ حوالي ٣٠ سنة، وليـــست هـــذه اللائحة موجودة إلا عند ابن عقيل الظاهري، فإن شيخنا قلعه جي فقدها منذ مدة حـــين انتقـــل ومكتبته من أكثر من بلد قبل استقراره في الكويت، فمن استطاع العثور عليها فلا يحرمنا مـــن فوائدها.

مؤلف المحلى

هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ولد بقرطبة عام ٣٨٤ هـ، وتوفي [بلبة] [١] عام ٤٥٦ هـ.

كان ابن حزم الفارس المجلّى في كل ميدان من ميادين العلم، فهو موسوعة معارف كاملة في الطب، والفلسفة، والأدب، والشعر [...] [٢] الإسلامية، وعلوم الشريعة الإسلامية.

وقد اجتمع لدى ولده أبي رافع من تآليف (٤٠٠) مجلداً في نحو ثمانين ألف ورقة في مختلف العلوم.

وقد اعترف له كبار العلماء بالاجتهاد المطلق، فكان إماماً برأسه، له مذهبه الخاص به، لا يدين لأحد بالتقليد.

قال الحافظ الذهبي عن ابن حزم: (رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة) [٣].

وإذا رجعنا إلى كتب ابن حزم، وجدناه سليط اللسان، قاسي العبارة على مخالفيه، وهذا لا تكاد تخلو منه كراسة واحدة من كتابه المحلى [١]، وسبب هذه القسوة فيما اعتقد، يعود إلى أربعة أمور:

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: كتبت في الأصل الذي صورته من شيخنا (باللبة) وصوبتها على الصحيح، فهي تحريف.

(٢) قال ابن تميم الظاهري: مقدار كلمة ذاهبة من سوء التصوير.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣٢١/٣

١ - اعتقاده أن دين الله واحد، وأن حكم الله في قضية ما واحد لا يتعدد، وهذا الحكم موجود في القرآن والسنة.

٢ - اعتقاده أنه على حق، وغيره قد جانب الحق.

٣ - أن المغاربة كما ذكر الأستاذ الكتاني لهم حدة في الطبع، مع ملاحظة أنهم لا يحملون غلاً ولا حقداً [٢].

٤ - تألب العلماء عليه حتى ابتلي بإحراق كتبه، فشمر عن ساعد الجد، وحمل القلم ليعيد ما حرق، وليظل جليس القلم والقرطاس حتى وافته المنية رحمه الله [٣].

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: ما قاله شيخنا حفظه الله ليس على إطلاقه، وقد ذكر بعد صفحة احترامه لأئمة المسلمين، فقد تصور الكثير من طلبة العلم والعلماء أن ابن حزم كان يسب ويشتم الأئمة، ورموه بذلك كثيراً، إلا أن المحلى يشهد له أنه لم يطعن في أحد بعينه، ولا طعن في إمام من أئمة الدين، بل أثنى عليهم في مواضع كثيرة، بل صنف رسالته الباهرة وذكر فضلهم، وجعلهم في كتابه أصحاب الفتيا من أهل الاجتهاد والإمامة، فهو يستعمل بعض الألفاظ المطلقة التي لا يعين أصحابها، خاصة أنه ابتلي في زمان كثر من يكذب عليه، ويشيع عنه ما لم يقله، فهذا ما جعله يشدد القول على بعض هؤلاء، ومن تأمل جوابه على رسالة الهاتف من بعد وكثرة طعن المرسل به، وجدنا ابن حزم لا يطعن ولا يشتم ولا يسب، فقد كان يشنع على القول، ويصفه بالهوى وغيرها من ألفاظ، وهذا لا مغمز فيه، ولا هو طعن بالأئمة كما يدعي الكثير، وقد كتبت مقالة في الدارة فيها بيان أنه لم يطعن في الأئمة، فلتراجع.

(٢) قال ابن تميم الظاهري: الإمام ابن حزم ليس من المغاربة، أي ليس من أصول مغربية، وإنما هو أندلسي، وما يجري على الأندلسي لا يجري على المغربي ضرورة، والعكس أيضاً.

(٣) قال ابن تميم الظاهري: قصة إحراق كتب ابن حزم ليس كما تصورها شيخنا حفظه الله، فقد أحرقت بعض كتب ابن حزم في مدينة من مدن الأندلس عصبية ضده، ولم تحرق في سائر الأندلس، فأصول كتب ابن حزم كانت باقية عنده، وعند غيره من العلماء في شتى مدن الأندلس.

المحلى

قال الشيخ تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري: كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام شيخنا يرسلني أستعير له المحلى، والمجلى، من ابن العربي، وقال الشيخ عز الدين: (ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلى والمجلى، وكتاب المغني للشيخ موفق الدين بن قدامة في جودتهما، وتحقيق ما فيهما).

كلمة قالها سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، وهي كلمة حق، صدرت عن عالم متبحر.

والمحلى يعرض الفقه الإسلامي بشكل مسائل، يعرض في كل مسألة الآراء الفقهية، وأدلتها، ثم يناقش هذه الأدلة نقلاً وعقلاً، ويبّين فساد القياس بالقياس في كثير من الأحيان [١]، ثم يرجح ما يراه حقاً،ويدعم ترجيحه بما يعتد أنه الدليل القاطع الذي لا يطرأ إليه الاحتمال.

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: الإمام ابن حزم لا يبين فساد القياس بالقياس، وإنما يبين فساد قياسهم في مسألة ما بذكر قياس هو أولى من قياسهم، فيذكر لهم القياس الذي هو أليق بطرقهم في القياس، وينكر عليهم تركه، أما فساد القياس فقد بينه بالنصوص الشرعية في كتبه الكثيرة.

بلغت مسائل المحلى (٢٣٠٨) مسألة [١]، في أحد عشر مجلداً، تقع في (٤١٧٦) صفحة، عدا الفهارس، كتب منها ابن حزم (٢٠٢٢) مسألة، ثم وافته المنية، فاختصر الباقي منها ابنه من كتاب والده (الإيصال).

ويذكر ابن حزم أنه وضع كتاب المحلى للمبتدئين والعامة، ويقول [٢]: (إنما كتبتنا كتابنا هذا – المحلى – للعامي والمبتدئ، وتذكرة للعالم).

ويقول [٣]: (وفقنا الله وإياكم لطاعته، فإنكم رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا المرسوم (المجلى) شرحاً مختصراً أيضاً، نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار، ليكون مأخذاً سهلاً على الطالب المبتدئ، ودرجاً إلى التبحر في الحجاج).

وليت شعري، إذا كان المحلى الذي أخذ اليوم من العلماء كل ما أخذه، وانتزع منهم كل إعجاب، وكان بمكان الصدارة عند سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، وهو الكتاب الذي كتبه ابن حزم للعامة وصغار طلبة العلم، فأية عظمة تلك، وأي مستوى رفيع بلغ ذاك الذي كتبه ابن حزم للعلماء ؟!

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: تحديد هذا الرقم ليس فيه خطأ، ولعله من نسخة قديمة لأن عمل الشيخ في المحلى قديم جداً، أما الترتيب الحالي فعدد المسائل (٢٣١٢) وتختلف باختلاف الطبعة.

(٢) المحلى ٣٣/٥

(٣) المحلى ٢/١

وابن حزم في نظري عملاق من عمالقة الفقه الإسلامي، وعبقـري من عباقرته الأفذاذ، وأنه رغم رفضه القياس ومهاجمته إياه في كل صفحة من صفحات كتابه المحلى، استطاع أن يوجد بناء فقهياً متكاملاً، مبنياً على النصوص الشرعية – القرآن والسنة – وهذا لا يتيسر لإنسان عادي.

ولذلك نراه كثيراً ما يقول بعد أن يعرض أوجه الخلاف في مسألة من المسائل: (فالواجب علينا عند تنازعهم أن نحتكم إلى ما افترض الله علينا، إذ يقول: { فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر }) [١].

فهو حريص كل الحرص على أن تكون أحكامه موافقة كل الموافقة لما جاء في القرآن والسنة.

وابن حزم شديد الاحترام لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولصحابته الكرام، ولأئمة المسلمين.

فلا ينسب إليهم التعارض في كلامهم، حيث يقول: (ولا ينسب التعارض إلى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا كافر، ولا ينسبه إلى الصحابة إلا مبتدع، ولا ينسبه إلى الأئمة ومن دونهم إلا منحرف القلب عن السنن، ونعوذ بالله من كل ذلك) [٢].

---

(١) المحلى ٨/١١

(٢) المحلى ٧٢/١٠

وإني لفي حيرة كيف أوفق بين كلام ابن حزم هذا: (ولا ينسبه – أي التعارض – إلى الأئمة ومن دونهم إلا منحرف القلب عن السنن) وبين ما هو منتشر بين طيات كتابه المحلى في بيان تناقض مذهب أبي حنيفة [1]، وهو شديد الوطأة عليه، ولكنه أقل شدة على المالكية، وهو لطيف مع الشافعية.

أما الإمام أحمد فإنه لا يذكر مذهبه إلا نادراً ؛ لأن الإمام أحمد كما يقول الأستاذ الكتاني إمام في الحديث فقط عند المغاربة، وإن ذكر ابن حزم الإمام أحمد فإنه يذكره بكل احترام وتبجيل.

وإني لفي حيرة كيف أوفق بين كلام ابن حزم هذا، وبين ما هو منتشر بين طيات كتابه المحلى، إلا إذا حملنا كلام ابن حزم على أن هذا التعارض كان مقصوداً مع سوء النية، وقصد ضرب أحكام الإسلام بعضها ببعض، والعياذ بالله، ولا يفعل هذا أحد من أئمة المسلمين.

لأن ابن حزم يؤمن أن أئمة المسلمين جميعاً قد توفر فيهم الإخلاص لشريعة الإسلام، والتقوى، والصلاح الذي يحملهم على تقرير ما يرونه حقاً، وكلهم مجتهد مأجور.

وابن حزم شديد الانتصار للصحابة الكرام، الذين شاهدوا نور النبوة، وربوا في كنف الرسول صلى الله عليه وسلم، فحق لهم الفضل، وحقت لهم الصدارة، فهو يثور ويغضب ويسل لسانه كالسيف الصارم على من ينالهم بسوء القول.

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: لا حيرة إذا أدركنا محل الكلام ومعنى التعارض المقصود هنا، ومعنى التناقض الذي أنكره على الحنفيين، كما سيشرحه شيخنا بعد هذه الفقرة.

ويبدو لنا ذلك واضحاً جلياً عندما علق على كلام عمرو بن سعيد – العامل الأموي – لأبي شريح والصحابي الجليل، عندما قال له: (أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح، إن الحرم لا يعيذ عاصياً، ولا فاراً بخربة).

لقد صب ابن حزم جام غضبه على عمرو بن سعيد، وعلى من ولاه وأمره، وأحرق الدنيا بألفاظ بلغت من قوة البيان، وصدق العاطفة ما لم تبلغه كتابة كاتب أظلته السماء.

قال ابن حزم بحق عمرو بن سعيد: (ولا كرامة للطيم الشيطان، شرطي الفاسق، يريد أن يكون أعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سمعه ذلك الصاحب رضي الله عنه من فم رسو الله، وإنا لله وإنا إليه راجعون على عظيم المصاب في الإسلام، ثم على تضاعف المصيبة بمن شاهده يحتج بهذه القصة بعينها بقول الفاسق عمرو بن سعيد معارضة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يتكلم في دين الله تعالى، ويغر الضعفاء بأنه عالم، وما العاصي لله ولرسوله إلا الفاسق عمرو بن سعيد ومن ولاه ومن قلده، وما حامل الربة في الدنيا والآخرة إلا هو، ومن أقره، وأيده، وصوب رأيه) (١).

وابن حزم يرفض التقليد في الدين، وينعى على الذين يتلقون الأحكام تلقي [الببغاء] لا يعرفون دليلاً ولا حجة، ويقر بالفضل لأولئك المجتهدين من الصحابة ومن جاء بعدهم، فيقول: (ومن صح عنه أنه قضى بذلك من الصحابة رضي الله عنهم فمأجور بكل حال من خطأ أو

---

(١) المحلى ٤٩٨/١٠

صواب، وإنما الشأن فيمن قلد بعض ما اجتهدوا فيه، وخالفهم في بعضه تحكماً في الدين بالهوى، وبالباطل، وبالله التوفيق) [1].

والمشهور عن ابن حزم أنه فقيه ظاهري، والفكرة التي تلازم هذا اللفظ – الظاهرية – عند الكثيرين من أبناء عصرنا هي فكرة الجمود، وعدم التوليد الفكري، وعدم تقليب النظر في وجوه الأحكام.

وهذا خطأ ظاهر في إطلاقه، فإن ابن حزم لم يكن جامداً كما يتخيل هؤلاء لا ينظر إلى أبعد من أنفه، بل كان مفكراً منطقياً – وإن خانته منطقيته في بعض الأحيان – كان يقلب وجوه النظر، فيفترض أحياناً، ويقسم أحياناً أخرى ليصل إلى الحقيقة التي يبحث عنها، وإليك نصاً يظهر لك بعض ما قلناه، نقلناه لك من المحلى [2]: (قال أبو محمد – ابن حزم – : ... هذا من طريق الأثر، أما من طريق النظر: فإنه لا يخلو من أعطاه سلطان أو غير سلطان كائناً من كان من بر أو ظالم من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها: إما أن يوقن المعطي أن الذي أعطي حرام، وإما أن يوقن أنه حلال، وإما أن يشك فلا يدري أحلال هو أم حرام، ثم ينقسم هذا القسم ثلاثة أقسام: إما أن يكون أغلب ظنه أنه حرام، وإما أن يكون أغلب ظنه أنه حلال، وإما أن يكون كلا الأمرين ممكناً على السواء، فإن كان موقناً أنه حرام وظلم وغصب: فإن رده، فهو فاسق عاص لله تعالى ظالم ؛ لأنه يعين به ظالماً على الإثم والعدوان بإبقائه عنده، ولا يعين على البر والتقوى في انتزاعه منه، وقد نهى الله تعالى عن ذلك، وأمره بخلاف ما فعل، بقوله تعالى: { وتعاونوا على البر

---

(١) المحلى ٢٢٩/١٠

(٢) المحلى ١٥٣/٩

والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان } ثم لا يخلـو مـن أن يكـون يعرف صاحبه الذي أخذ منه بغير حق، أو لا يعرفه، فإن كـان يعرفـه: فهنا زاد فسقه وتضاعف ظلمه، وأتى كبيرة من الكبائر، وصار أظلم من ذلك الظالم ؛ لأنه قدر على رد المظلمة إلى صاحبها، وعلى إزالتها عـن الظالم فلم يفعل، بل أعان الظالم وأيده وقواه، وأعان على المظلـوم، وإن كان لا يعرف صاحبه، فكل مال لا يعرف صاحبه فهـو مـن مـصالح المسلمين، فالقول في هذا القسم كالقول في الذي قبله سواء سواء، إذ منع المساكين والفقراء والضعفاء حقهم وأعان على هلاكهم، وقوى الظالم بما لا يحل له، وهذا عظيم جداً، نعوذ بالله منه، فإن كان يوقن أنه حلال: فإن الذي أعطاه مكتسب بذلك حسنات جمة بلا شك، فهو رد عليه ما أعطـاه غير ناصح له إذ منعه الحسنات الكثيرة، وقد قال رسـول الله صـلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة لله ولرسـوله ولكتابـه ولأئمـة المـسلمين وعامتهم) فمن لم ينصح لأخيه المسلم في دينه، فقد عصى الله عز وجل في ذلك، ولعله إن رده لا يحضر المردود عليه بنية أخرى فـي بذلـه، فيكون قد حرمه الأجر، وصد عن سبيل من سبل الخيـر، وإن كـان لا يدري أحلال هو أم حرام: فهذه صفة كل ما يتعامل به النـاس، إلا فـي اليسير الذي يوقن فيه أنه حلال، أو أنه حرام، فلو حرم أخذ هذا لحرمـت المعاملات كلها، إلا في النادر القليل جداً، وقد كان على عهد رسـول الله صلى الله عليه وسلم سرقات ومعاملات فاسدة غير مشهورة، فمـا حـرم عليه الصلاة والسلام قط من أجل لذلك أخذ مال يتعامل به الناس، إلا أن قوماً من أهل الورع اتقوا ما الأغلب عندهم أنه حرام، فما كان من هـذا القسم فهو داخل في باب وجوب النصيحة بأخذه، فإن طابت نفسه عليـه

فحسن، وإن اتقاه: فليتصدق به، فيؤجر على كل حال، فهذا برهان ظاهر لائح).

وابن حزم إنسان ينتهز الفرصة لتأييد ما يراه حقاً، ولو أغمض العين عما عرف عنه من التتبع، ويظهر لنا ذلك عندما ذكر لعمر بن عبد العزيز رأيين (١):

الأول: يخالف رأي ابن حزم، وهو من طريق ابن وهب، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الجبار بن عمر، عن أبي الزناد، قال: شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لامرأة شكت إليه أنه لا ينفق عليها: اضربوا له أجل شهر، أو شهرين، فإن لم ينفق عليها إلى ذلك الأجل: ففرقوا بينهما.

وقد صرح ابن حزم ببطلان هذه الرواية فقال: (أما الرواية عن عمر بن عبد العزيز في تأجيل شهر أو شهرين فساقطة جداً ؛ لأنها من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الجبار بن عمر، وكلاهما لا شيء).

والثاني: - من آراء عمر بن عبد العزيز – يوافق ما ذهب إليه ابن حزم، فقال: ومن طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن: أن رجلاً شكا إلى عمر بن عبد العزيز أنه أنكح ابنته رجلاً لا ينفق عليها، فأرسل إلى الزوج فأتى، فقال: أنكحني وهو يعلم أنه ليس لي

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: لا أرى شيخنا وفق للصواب في هذه الفقرة، فالإمام ابن حزم لا يستعمل مثل هذه الطرق، وقد يقع منه ومن غيره مثل ما ذكره من مثال، إلا أن بيانه سيأتي في الصفحة التالية، وأوضح فيه كيف وقع الشيخ بالخطأ غفر الله له.

شيء، فقال له عمر بن عبد العزيز: أنكحته وأنت تعرف فما الذي أصنع ؟ اذهب بأهلك.

وقد سكت ابن حزم عن هذه الرواية التي توافق رأيه مع أن فيها عبد الله بن لهيعة، وقد ضعفه ابن حزم في خمسة عشر مكاناً في كتابه المحلى، وقال عنه: في غاية السقوط، وفيه أيضاً محمد بن عبد الرحمن، وقد جهله ابن حزم في مكانين من كتابه المحلى [(١)].

وقد جرح ابن حزم وجهل من الرواة في كتابه المحلى (٧٥٦) راوياً، جمعتهم كلهم مع مكان جرح كل واحد منهم، ويبدو لي أن ابن حزم له اتجاه خاص في الجرح والتعديل، شأن كل إمام من أئمة الحديث، فقد يجرح راوياً لم يجرحه أحد غيره كما فعل بأبي روق عطية بن الحارث [(٢)].

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: الرواية الأولى والثانية ليس فيها مذهب ابن حزم أصلاً، فابن حزم هنا يلزم الزوجة بالنفقة على الزوج المعسر الفقير، وليس في الرواية هذا، ولا في الثانية، فأين غض الطرف عما يؤيده في هذه الروايات ؟! وقد يذكر ابن حزم الروايات المتعددة في المسألة الواحدة عن التابعي أو الصحابي ليبين التعارض، وسوء الحفظ، وفي نفس المسألة والمكان ذكر أكثر من قول لسعيد بن المسيب، وأنه قال فيهما: هي السنة، فتساءل ابن حزم: أيها السنة ؟ فالمراد من ذكر هذه الروايات بيان تعارضها، وسوء نقلها.

ثم إن ابن حزم لا يعبأ بالموافقة، ولا يحتاج لتكرير ضعف كل راو ضعفه، ولا يحتج بآثار عن التابعين أو حتى عن الصحابة، فكل أثر ذكره ابن حزم في كتبه إنما يريد به بيان وجود الخلاف بين السلف فقط كما صرح هو في أكثر من موضع، لذلك قلت: ما ذكره شيخنا حفظه الله خطأ، ومسألة غير محررة.

(٢) المحلى ٢٤٥/١

وقد يذكر الاتفاق على ترك راو كما فعل بسليمان بن داود الجزري، فقد قال عنه: (ساقط متفق على تركه) [١]، قال الأستاذ أحمد محمد شاكر: ضعفه بعضهم، فما أدري من أين جاء لابن حزم الاتفاق على تركه [٢].

وقد يشتبه عليه الأمر بين راو وآخر، فيجرحه ظاناً أنه غيره كما فعل بعكرمة بن خالد [٣]، وهو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام، وهو ثبت ثقة، فجرحه ظاناً أنه عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام، وهو ضعيف [٤].

قال ابن تميم الظاهري: ذكره أحمد والنسائي بأنه لا بأس به، وذكره ابن أبي حاتم بأنه صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد ضعفه ابن حزم في المحلى في حديث مضطرب فيه: (كان يقبل ولا يتوضأ) وقد ذكره الدارقطني في سننه وذكر الاختلاف فيه، وكذلك ضعفه ابن حزم في كتابه (جمهرة أنساب العرب) وقال: محدث ضعيف، ولعله وقف على ضعفه من بعض كتب أهل العلم ولم يصلنا شيء من ذلك.

وابن حزم يضعف الراوي وإن لم يضعفه أحد لما يراه من سوء حفظه وغير ذلك، أو بعض الأخبار المروية عنه، فهو مجتهد له حق التضعيف والتصحيح بحسب قواعده في الثقة والضعيف، وليس عليه اتباع غيره.

(١) المحلى ١٣/٦

(٢) قال ابن تميم الظاهري: عبارة ابن حزم في مسألة الاتفاق على ترك راو غير واضحة في كتبه، فلعله يرى أئمة من أهل الاجتهاد من أهل الحديث اتفقوا على ترك راو ما، ولا يريد كل من اشتغل بالحديث.

(٣) المحلى ٢٧٧/٥ و٣٠٣/٧

(٤) قال ابن تميم الظاهري: قد ذكرت شيئاً من هذه الحادثة في رسالة لابن حزم في الكلام على حديثين أحدهما في البخاري، والثاني في مسلم، وتضعيفه لهما، ونبهت على ذلك، وهذه الرسالة منشورة في دارة أهل الظاهر، فليراجع.

وقد يخلط بين راويين كما خلط بين كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو، وبين كثير بن زيد الأسلمي [١].

وكثيراً ما يجهل من لم يعرفه هو، وهذا مأخذ يؤخذ عليه، وقد سجل هذا المأخذ عليه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان، فقال: (هذه عادة ابن حزم إذا لم يعرف الراوي يجهله، ولو عبره بقوله لا أعرفه لكان أنصف، ولكن التوفيق عزيز) [٢].

على أن تعميم ابن حجر هذا فيه احجاف بحق ابن حزم، نعم إن ابن حزم يعتد كثيراً بنفسه وبعلمه، ولكنه كثيراً ما يصرح بعدم معرفته هو، كما فعل في حفص بن غيلان [٣]، فقد قال عنه: (لا نعرفه، وأخلق به أن يكون مجهولاً لا يعتد به) كما صرح في كثيرين بقوله: (لا ندري من هو).

ويظهر لي أن ابن حزم كان يكتب المحلى من خزانة علمه، من حافظته التي لا تخونه دون أن يعود إلى المصادر إلا في القليل.

---

(١) المحلى ١٦٣/٨

(٢) قال ابن تميم الظاهري: ليس هذا بمأخذ علمي أصلاً، فهو صرح بأنه مجهول يعني عنده، كما يصرح أئمة الحديث بأن فلاناً مجهول، وقد يكون عرفه غيره من أئمة الحديث، فليس هذا بمأخذ، وليس ابن حجر بمكان الانتقاد أصلاً، وقد صرح عن راو أن ابن حزم هو الوحيد الذي ضعفه، فإذا بالفسوي يضعفه قبل ابن حزم، فابن حجر أيضاً يقع بمجازفات.
وإذا كان واجباً على ابن حزم أن يصرح بأنه مجهول عنده ليسلم من هذا الانتقاد، فكذلك كان عليه أن يقول تأدباً مع ابن حجر: هذا ضعيف عندي، وصاحب مناكير عندي ليكون أكثر إنصافاً عند ابن حجر ! وليطبق ابن حجر هذا على كل أئمة الحديث ليكون أكثر إنصافاً من هذه المجازفات، فالتوفيق عزيز جداً.

(٣) المحلى ٣٧/٧ و ١٩٧/٩

وقد عرفنا ابن حزم متوقد الذكاء، قوي الحافظة، ومما يؤيد هذا الذي ذهبت إليه ما جاء في المحلى: (وأما الشفعة لمن واثبها فما يحضرنا الآن ذكر إسنادها إلا أنه جملة لا خير فيه) [1].

وقوله في المحلى: (ولا يحضرنا الآن ذكر من قال هم جميع أهل المدينة، إلا أنه قول قد قيل) [2].

وما جاء في [3]: (قال أبو محمد رحمه الله: وقد روينا عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن جرير بإسناد لا يحضرني الآن ذكره: أن عثمان أقاد ولد الهرمزان من عبيد الله بن عمر بن الخطاب، وأن ولد الهرمزان عفا عنه).

فهذا يدل على أنه كان يملي قسماً كبيراً من المحلى عن ظهر قلب، ولو كان ينقل النصوص من مراجعها التي تحت يده لما قال: (لم يحضرني الآن) ولقال: (لم أعثر عليه الآن).

وإن كان الذي نعتقده أنه لا يعز على ابن حزم العثور على نص أو سند من مرجعه، وهو العالم المتبحر، والإمام المجتهد.

وابن حزم يناقش في المحلى كثيراً من القواعد الأصولية التي تعارفها العلماء، فيقر بعضها، ويزيف بعضها، فمن ذلك:

---

(١) المحلى ٩١/٩

(٢) المحلى ١٠١/٩

(٣) المحلى ١٦٥/١١

مناقشته لقاعدة الأمر بعد الحظر يكون ندباً، فقد قال: (وما جاء قط نص ولا معقول بأن الأمر بعد التحريم لا يكون إلا ندباً، بل كانت الصلاة إلى بيت المقدس فرضاً، وإلى الكعبة محظورة محرمة، ثم جاء الأمر بالصلاة إلى الكعبة بعد الحظر فكان فرضاً).

ثم يورد قاعدته الأصولية فيقول: (بل الأصل أنه لا يلزم حكم شيء من الشريعة ولا يجوز القول به حتى يأمر الله تعالى به، فإذا أمر به عز وجل فسبيله أن يكون فرضاً، يعصي من أبى قبوله، وهذا هو الحق الذي لا تختلف العقول فيه) (١).

ويشن ابن حزم حرباً شعواء على ما يدعى بالحيل الشرعية، ويثور ثورته المعهودة على من يقول بها، فيقول: (قد علَّموا الفساق حيلة في قطع الطريق، بأن يحضروا مع أنفسهم امرأة سوء زانية، وصبي بغاء، ثم يقتلون المسلمين كيف شاؤوا، ولا قتل عليهم من أجل المرأة الزانية والصبي البغاء، فكلما استوفزوا من الفسق خفت أوزارهم، وسقط الخزي والعذاب عنهم، ثم علموهم وجه الحيلة في الزنى، وذلك بأن يستأجروها بثمرة، وكسيرة خبز ليزنى بها، ثم يزنيان في أمن وزمام من العذاب بالحد الذي افترضه الله تعالى، ثم علموهم الحيلة في وطء الأمهات والبنات، بأن يعقوا معهن نكاحاً، ثم يطؤوهن علانية آمنين من الحدود، ثم علموهم الحيلة في السرقة، أن ينقب نقباً في الحائط ويقف الواحد داخل الدار، والآخر خارج الدار، ثم يأخذ كل ما في الدار، فيضعه في النقب، ثم يأخذه الآخر من النقب، فيخرجان آمنين من القطع، ثم علموهم الحيلة

---

(١) المحلى ٢٢٥/٩

في قتل النفس المحرمة، بأن يأخذوا عوداً صحيحاً، فيكسر به رأس من أحب حتى يسيل دماغه، ويموت، ويمضي آمنا من القود، ومن غرم الدية من ماله، ونحن نبرأ إلى الله من هذه الأقوال الملعونة) [١].

ويهاجم ابن حزم تعليل الأحكام التي لم يأت الشارع بتعليل لها، ليتوصل منها إلى نفي القياس جملة، فيقول: (وليس من العجب أعجب من إخراجهم العلل الكاذبة الفاسدة المفتراة من مثل تعليل الربا بالإدخار، والأكل، وتعليل مقدار الصداق بأنه عوض ما يستباح به العضو، وسائر تلك التعليلات السخيفة الباردة المكذوبة) [٢].

وابن حزم يعتبر الإجماع أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية، ولكنه يؤمن بأنه لا يمكن ضبطه، فيقول: (مع أنه لا يدعى ضبط الإجماع إلا كاذب على الأمة كلها) [٣].

ويهاجم بعض المعتقدين بأن المنامات رؤى حق، فيقرر بأنها عدا رؤى الأنبياء لا قيمة لها، ولا يعتمد عليها في ميدان التشريع، فيقول: (وإنما هي أحلام نائم، لا يجوز أن تشرع بها الشرائع) [٤].

والقرامطة عند ابن حزم وهو العالم بالفرق وتعاليمها كفرة، وهو يصرح بكفرهم، فيقول: (لأننا قد وجدنا القرامطة الكفرة لعنهم الله قد قتلوا فيه – الحرم – أهل الإسلام) [١].

---

(١) المحلى ٢٥١/١١

(٢) المحلى ٤٥٢/٧

(٣) المحلى ١٠٤/١٠

(٤) المحلى ٣٩٥/١

وفي ميدان الأحكام الاجتماعية يبيح ابن حزم في المحلى للرجل الأجنبي تعليم المرأة الأجنبية، فيقول: (هذا لا يحرم على أحد، يعني تعليم امرأة أجنبية، وقد كلم أمهات المؤمنين الناس)[٢].

ويفرض ابن حزم على المسلمين كفاية بعضهم بعضاً، فيقول: (وحق المساكين على كل من بحضرتهم وأن يقوموا بهم فرضاً، يجبرونه على ذلك، ويقضي الحاكم به، وكذلك حق ابن السبيل ضيافته)[٣].

وأما أهل الذمة: فأحكام ابن حزم فيهم قاسية كل القسوة، فاسمعه يقول: (وليس أهل الذمة أخوة لنا ولا كرامة لهم ...، فإن قالوا: فإذ لا يساووننا فلم قتلتم الكافر بالمؤمن ؟ قلنا: ولا كرامة، أن نقتله به قوداً، بل قتلناه لأنه نقض الذمة، وخالف العهد بخروجه عن الصغار، وكذلك نقتله إن لطم مسلماً، أو سبه، نستفيء جميع ماله بذلك، ونسبي أهله، وصغار ولده، فإن قالوا: فلم تحكمون على المسلم برد ما غصبه من الذمي، أو منعه إياه من المال ؟ قلنا: ليس في هذا سبيل له على المسلم، إنما هي مظلمة يبرأ منها المسلم تنزيها له حبسها فقط)[٤].

وهناك مئات ومئات من الآراء الاجتماعية نجدها مبثوثة في ثنايا كتابه المحلى.

---

(١) المحلى ٤٩٥/١٠

(٢) المحلى ٥٠٠/٩

(٣) المحلى ١٠٥/١٠

(٤) المحلى ٣٥٣/١٠

ويعرض لنا ابن حزم في المحلى كثيراً من حقائق تاريخ التــشريع الإسلامي، فيذكر لنا أن أول حادثة لعان كانت في الإسلام: أن هلال بــن أمية قذف شريك بن السمحاء بامرأته، فأتى النبي صلى الله عليــه وســلم فأخبره بذلك (١).

ويذكر لنا أن إسلام أبي العاص زوج بنت رســول الله صــلى الله عليه وسلم كان قبل الحديبية، ولم يكن نزل بعد تحــريم المــسلمة علــى المشرك (٢).

ويذكر لنا أن تحريم الدم كان على مرحلتين، فحــرم بمكــة الــدم المسفوح، قال تعالى: { قل لا أجد فيما أوحي إلي محرماً علــى طــاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير } وفــي المدينــة حرم الدم جملة: { حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة .. } ويذكر لنا حقائق أخرى كثيرة لها قيمتها في تــاريخ التشريع.

وكثيراً ما يمر بنا في المحلى ومضات تاريخية لم تكتــب بــأقلام المؤرخين الذين يعنون بالسياق التاريخي، ولكنها كتبت بــأقلام الفقهــاء الذين يعنيهم تحري الحقيقة، غير متأثرين بأي اتجاه سياســي، لإصــدار الحكم الشرعي الموضوعي الذي لا يعرف التحيز.

فيذكر لنا أنه ما صح قط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلــق امرأة من نسائه إلا حفصة، وقد راجعها (١).

---

(١) المحلى ١٤٥/١٠

(٢) المحلى ٣١٥/٧

ويذكر لنا أن إبراهيم ابن رسول الله مات قبل أبيه بسبعة أشهر، ومات وهو ابن (١٨) شهراً [٢]، ويذكر لنا أن عمرو بن العاص أسلم عند النجاشي [٣].

ويذكر لنا أنه أصيب بالعمى كل من الصحابة التالين: (جابر بن عبد الله، وابن أم مكتوم، وابن عباس، وابن عمر) [٤].

ويذكر لنا أن الزهري محمد بن مسلم بن شهاب كان عازماً على أنه إن مات هشام بن عبد الملك لحق بأرض الروم ؛ لأن الوليد بن زيد كان نذر دمه إن قدر عليه، وهو كان الوالي بعد هشام [٥]، واعتبر ابن حزم نذر دم الزهري ظلماً عذراً مبرراً له لخروجه إلى بلد الكفار فراراً.

ويتعرض ابن حزم في المحلى إلى الخلاف الذي نشب بين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وبين معاوية بني أبي سفيان رضي الله عنه، فيقول: (وإنما كان الحق في ذلك بيد علي لا بيد معاوية، وإنما كان معاوية مجتهداً مخطئاً مأجوراً فقط) [٦].

بل ويعتبر ابن حزم أن التأويل الذي تأوله معاوية لا يحل سنة، فقال: (وأما من دعا إلى تأويل لا يحل سنة، ولكن مثل تأويل معاوية في

---

(١) المحلى ١٩٢/١٠

(٢) المحلى ١٥٨/٥

(٣) المحلى ٣١٠/٧

(٤) المحلى ٤٣٤/٩

(٥) المحلى ٢٠٠/١١

(٦) المحلى ١٠٦/١١

أن يقتص من قتلة عثمان قبل البيعة لعلي، فهذا يعذر لأنه ليس فيه إحالة شيء من الدين، وإنما هو خطأ خاص، في قصة بعينها لا تتعدى) [١].

وللبحث صلة [٢].

كما يتعرض ابن حزم في المحلى إلى الخلاف ما صححه ابن حزم من آراء السلف، وقد اجتمع لدي من الآراء الخاصة (٥٤٦) عالماً من علماء السلف، بلغت (١٢٩٠٣) رأياً، استخلصتها بحرفيتها على قصاصات، فمنهم من ذكر له ابن حزم أكثر من ستمائة رأياً، ومنهم من لم يذكر له إلا رأياً واحداً، كما هو مبين في الجدول التالي [٣].

[بين بني أمية وبين عبد الله بن الزبير] [٤] ويقرر أن ابن الزبير هو الخليفة الشرعي للمسلمين، ويعتبر يزيد بن معاوية ومروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان لا يقصدون من قيامهم لمناهضة ابن الزبير، إلا مطلباً دنيوياً، فاسمعه يقول: (ومن قام لعرض دنيا فقط، كما فعل يزيد

---

(١) المحلى ٩٧/١١

(٢) قال ابن تميم الظاهري: فرغ شيخنا من أول جزء من الرسالة، وهي بحسب ترتيب المجلة تنتهي عند صفحة ٦٠ ، ويليها رسالته الثانية المتممة لهذه الرسالة، تبدأ من صفحة ٨٥ إلى صفحة ٩٠ من المجلة.

(٣) قال ابن تميم الظاهري: ذكر الشيخ جدول أول فيه عدة من الأسماء، ثم ذكر جدولاً آخر، فأخرت الجداول كلها، ودمجت ما فيهما في جدول واحد في آخر الرسالة اجتهاداً مني للترتيب فقط.

(٤) قال ابن تميم الظاهري: هكذا بدأت الرسالة، ولا أدري لعل هناك بعض النقص، لكن الترتيب بحسب ترقيم المجلة عندي صحيح

بن معاوية، ومروان بن عبد الحكم، وعبد الملك بن مروان في القيام على ابن الزبير)[1].

ولذلك يعتبر ابن حزم هؤلاء الأمويين خارجين عن الطاعة، وقد صرح ابن حزم بهذا عندما علق على كلام مروان عندما ذكر له حديث فاطمة بنت قيس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى، ولا نفقة عندما طلقها زوجها، فقال مروان: لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها.

علق ابن حزم على كلام مروان هذا فقال: (قال أبو محمد – ابن حزم – : لو أن مروان تورع هذا الورع حيث شق عصى المسلمين، وخرج على ابن الزبير أمير المؤمنين بلا تأويل، ولا تمويه، فأخذ بالعصمة التي وجد جميع الناس وأهل الإسلام عليها من القول بإمامة ابن الزبير من أقصى عمال أفريقيا، إلى أقصى خراسان حاشا أهل الأردن، لكان أولى به وأنجى له في آخرته)[2].

ولو ذهبنا نلتقط الدرر التي أودع المحلى لكلت منا الأيدي، ولعشي منا النظر، ولأعيانا الالتقاط، ولما أتينا إلا على القليل القليل منه.

هذا إلى جانب قوة في العبارة، وإشراق في الأسلوب، يكشف عن تمكن ابن حزم من الأساليب العربية، ودقة التقرير.

---

(١) المحلى ٩٨/١١

(٢) المحلى ٢٩٩/١٠

وإن كان العلماء قد كشفوا عن تناقضات وقع فيها ابن حزم [1]، أو أخطاء علمية عميت عليه، فإن هذا في نظري من مستلزمات غزارة انتاج ابن حزم الذي بلغ ما اجتمع منه عند ابنه أبي رافع مائة وستين ألف صفحة [2]، لا من القصص التي يكتبها الكاتب وهو يتمطى في فراشه، ولا من المقالات التي لا نرى فيها إلا الكلام المنمق، بل من التحقيقات العلمية التي تتحطم عليها رؤوس الكثيرين.

ويبدو لنا الفرق واضحاً جلياً في المحلى نفسه بين ما كتبه ابن حزم، وبين التكملة التي أتمها ابنه أبو رافع، ابتداء من المسألة (٢٠٢٤) فالفرق واضح في الأسلوب، والعاطفة، والدقة العلمية والروح.

وإننا نذكر على سبيل المثال: أن التكملة التي اختصرها ابنه أبو رافع من كتاب ابن حزم (الإيصال) كثيراً ما ينقل فيها [....] [3] لم يسبق ذكرها، ولعله مذكورة في الإيصال.

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: طوال خمسة عشرة سنة من العمل في المحلى وبقية كتب ابن حزم لم أجد له قاعدة متناقضة أصلاً، وإنما يوجد له رجوع عن أقوال قد قالها سابقاً، ووجد النص الذي لم يجده سابقاً بخلاف ما قال، فغيّر قوله.

وقد يظن التناقض في مسائل كما في انتقاد الشيخ الشنقيطي رحمه الله حين ذكر في بعض الحواشي تناقض ابن حزم في مسائل ذكرها، وقد أجبت عنها بلسان ابن حزم، وأزلت التناقض عنها في رسالة منشورة في دارة أهل الظاهر باسم (الرد الشافي على ما ورد في بعض الحواشي) كما اذكر فليراجع.

(٢) قال ابن تميم الظاهري: ذكر الشيخ في أول الرسالة أنه وقف على (ثمانين ألف) ورقة، وذكر هنا ضعفها، فيريد أن كل ورقة مكتوب عليها من الجهتين، فيكون العدد ما ذكره.

(٣) قال ابن تميم الظاهري: هنا في العبارة اضطراب، ولعله سقط من الأصل.

من ذلك: (فإذا قد تعارضت الروايتان عن مجاهد، عن ابن عباس، فقد بطل التعلق بإحداهما دون الأخرى، ووجب ردهما إلى كتاب الله، مع أنه لم يذكر عن مجاهد، عن ابن عباس إلا رواية واحدة، وهي عن مجاهد: أن ابن عباس لا يرى على عبد ولا على أهل الذمة حداً).

ومثل هذا كثير في التكملة، ولا نكاد نعثر على مثله ولو فحصنا المحلى من المسألة الأولى حتى نهاية ما كتبه ابن حزم من المسألة (٢٠٢٢) [1].

والحق أنه لم تقع يدي على كتاب يجمع آراء السلف في الفقه مع مزيد البحث كالمحلى، فهو مدونة عظيمة لاجتهادات السلف رضوان الله عليهم، ولذلك جعلته باكورة عملي في جمع آراء السلف، وقد اقتصرت على:

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: ذكر الشيخ قبل قليل أن آخر ما كتبه ابن حزم عند مسألة (٢٠٢٤).

جدول بآراء السلف في كتاب المحلى لابن حزم [1]

الاسم	عدد الآراء
عمر بن الخطاب	٦٢٣
عطاء	٦٠٢
الحسن البصري	٥٩٥
إبراهيم النخعي	٥٦٠
أبو سليمان [2]	٥٤٠
عبد الله بن عمر	٥٠٨
عبد الله بن عباس	٥٠٠
علي بن أبي طالب	٤٧١
سفيان الثوري	٤٠٥
الشعبي	٣٦٥
محمد بن شهاب الزهري	٣٥١
سعيد بن المسيب	٢٨٦
عبد الله بن مسعود	٢٧٨

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: كان في الرسالة بحسب الأصل تقديم وتأخير، فقد ذكر أول جدول وانتهى بأبي الزناد، ثم شرع في الكلام على ابن حزم والمحلى، فعاد إلى جدول آخر، وهم من ذكرهم ابن حزم وكانت آراؤهم أقل من أبي الزناد، فجمعتهم في جدول واحد.

(٢) قال ابن تميم الظاهري: هكذا ذكره شيخنا في رسالته، وهو داود بن علي الظاهري، فقد ذكره باسمه وذكر عدد آرائه وكان (٦٨) رأي، وذكره أيضاً بأبي سليمان من أصحاب الرأيين، مع إضافة هذه الآراء يكون مجموع آرائه (٦١٠).

الأوزاعي	٢٤٤
طاووس	٢٢٧
قتادة	٢٢٥
عمر بن عبد العزيز	٢٠٠
أنس بن مالك	١٩٦
إسحاق بن راهويه	١٩٥
محمد بن سيرين	١٩٤
عائشة	١٨٧
الليث بن سعد	١٨٧
أبو ثور	١٨١
شريح القاضي	١٧٤
الحسن بن حي	١٦٤
عثمان بن عفان	١٦١
الحكم بن عتيبة	١٤٧
سعيد بن جبير	١٤٧
أبو هريرة	١٣٤
عبد الرحمن بن أبي ليلى	١٣٠
حماد بن أبي سليمان	١٢٩
مجاهد	١٠٨
زيد بن ثابت	١٠٤
أبو بكر الصديق	١٠٤
عروة بن الزبير	٩٩

جابر بن عبد الله	٩٢
سالم بن عبد الله بن عمر	٤٩
عمرو بن دينار	٤٨
عبد الرحمن بن عوف	٤٢
سعد بن أبي وقاص	٣٩
علقمة بن قيس	٣٩
سليمان بن يسار مولى ميمونة	٣٨
معاوية بن أبي سفيان	٣٨
عبيد الله بن الحسن	٣٤
معاذ بن جبل	٢٩
أبو سعيد الخدري	٢٨
أبو سلمة بن عبد الرحمن	٢٨
أبو قلابة	٢٧
الأسود بن يزيد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٦
عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٦
ابن جريج	٢٦
حذيفة بن اليمان	٢٥
عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود	٢٣
أبي بن كعب	٢٢
عبيدة السلماني	٢٢
أبو الدرداء	٢٢
عمار بن ياسر	٢٠

إياس بن معاوية	١٩
شريك بن عبد الله القاضي	١٨
معمر	١٧
الزبير بن العوام	١٦
سليمان بن موسى	١٤
الضحاك بن قيس	١٤
عمران بن الحصين	١٤
خلاس بن عمر	١٣
ميمون بن مهران	١٣
أبو ذر الغفاري	١٣
أبو مجلز	١٣
الحسن بن علي بن أبي طالب	١٢
أبان بن عثمان	١١
أيوب السختياني	١١
الحارث العكلي	١١
عبيد بن عمير	١١
طلحة بن عبيد	١٠
سلمان الفارسي	١٠
عمرو بن العاص	١٠
وكيع	١٠
أبو بصرة الغفاري	١٠
أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام	١٠

أبو العالية	١٠
أسماء بنت أبي بكر	٩
يحيى بن يعمر	٩
أبو السعود البدري	٩
البراء بن عازب	٨
بلال الحبشي	٨
الحسن بن علي [١]	٨
حفصة أم المؤمنين	٨
قبيصة بن ذؤيب [٢]	٨
محمد بن الحنفية	٨
مروان بن الحكم	٨
المغيرة بن شعبة	٨
أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود	٨
خارجة بن زيد بن ثابت	٧
سفيان بن عيينة	٧
سوار بن عبد الله	٧
عبد العزيز بن أبي سلمة	٧
عبد الله بن مغفل	٧
عثمان بن العاص	٧
فضالة بن عبيد	٧

(١) قال ابن تميم الظاهري: كرره الشيخ آنفاً، ولعل أحدهما (الحسين بن علي).

(٢) قال ابن تميم الظاهري: كرره الشيخ، ويأتي بعد قليل

المزني	٧
المسور بن مخرمة	٧
هشام بن عروة	٧
أبو أيوب الأنصاري	٧
أبو عبيدة بن الجراح	٧
أبو وائل	٧
ابن المنذر	٧
رافع بن خديج	٦
زيد بن أسلم	٦
سويد بن غفلة	٦
الضحاك بن مزاحم	٦
عبادة بن الصامت	٦
عبد الرحمن بن مهدي	٦
عبد الرحمن بن زيد	٦
عبد الكريم	٦
عبد الله بن جعفر	٦
عبد الملك بن مروان	٦
عمر بن حريث	٦
عمرو بن شعيب	٦
عمرو بن ميمون	٦
محمد بن جرير الطبري	٦
يزيد بن عبد الله بن قسيط	٦

أبو بكر بن داود [1]	٦
ابن أبي ذئب	٦
ابن أبي نجيح	٦
حميد بن عبد الرحمن الحميري	٦
عبد الرزاق	٥
عبد الله بن المبارك	٥
عبد الملك بن يعلى	٥
عطاء الخراساني	٥
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٥
مسلم بن يسار	٥
هشيم بن بشير	٥
أبو أمامة الباهلي	٥
أبو بكرة	٥
أبو رافع	٥
أبو عثمان النهدي	٥
أبو ميسرة	٥
ابن أبي مليكة	٥
ابن قسيط	٥
أم حبيبة	٥
بكر بن عبد الله المزني	٤
خالد بن الوليد	٤

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: هو محمد بن داود الظاهري.

الربيع بن خيثمة	٤
زرارة بن أوفى	٤
الطحاوي	٤
عبد العزيز بن الماجشون	٤
عبد الله بن أبي أوفى	٤
عبيد الله بن عمر	٤
علي بن الحسين بن علي	٤
فاطمة بنت رسول الله	٤
قيس بن سعد	٤
منصور بن المعتمر	٤
ميمونة أم المؤمنين	٤
نافع بن جبير بن مطعم	٤
يحيى بن كثير	٤
يزيد بن هارون	٤
أبو بردة بن أبي موسى الأشعري	٤
أبو الحسن بن المغلس [١]	٤
أبو سروعة	٤
أبو عبد الرحمن السلمي	٤
ابن وهب	٤
أشهب	٣
بقي بن مخلد	٣

(١) قال ابن تميم الظاهري: هو تلميذ محمد بن داود الظاهري، وهو ابن المغلس الظاهري.

بكير بن الأشج	٣
جرير بن عبد الله البجلي	٣
حبيب بن ثابت	٣
الحكم بن عمرو الغفاري	٣
خباب بن الأرت	٣
خيثمة بن عبد الرحمن	٣
ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني المرهبي	٣
زيد بن أرقم	٣
سعيد بن العاص	٣
سليمان التميمي	٣
سمرة بنت جندب	٣
شقيق بن سلمة	٣
صفية بنت أبي عبيد	٣
طارق بن شهاب	٣
عبد الرحمن بن أبي بكر	٣
عبد الرحمن بن الأسود	٣
عبد الرحمن بن سمرة	٣
عبد الله بن شداد	٣
عبيد الله بن يزيد	٣
عقبة بن عامر	٣
القاسم بن عبد الرحمن	٣
محمد بن كعب القرظي	٣

المسيب بن رافع	٣
موسى بن طلحة	٣
النعمان بن بشير	٣
نافع بن الحارث	٣
أبو برزة	٣
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	٣
أبو خيثمة	٣
أبو رزين	٣
أبو زيد الأنصاري	٣
إبراهيم التميمي	٢
أسامة بن زيد	٢
إسماعيل بن علية	٢
تميم الداري	٢
تميم بن سلمة	٢
ثابت البناني	٢
جبير بن مطعم	٢
الحسن بن مسلم	٢
حماد بن سلمة	٢
حماد بن يزيد الحميدي	٢
رجاء بن حيوة	٢
زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين	٢
سراقة بن مالك	٢

سعيد بن أبي الحسن أخو الحسن البصري	٢
سعيد بن عبد العزيز	٢
سليمان بن داود	٢
سوار بن أبي طلحة	٢
شهر بن حوشب	٢
صفوان بن أمية بن خلف	٢
صلة بن أشيم	٢
عائذ بن عمرو المزني	٢
العباس بن عبد المطلب	٢
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام	٢
عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب	٢
عبد الرحمن بن القاسم بن أبي بكر	٢
عبد الكريم الجزري	٢
عبد الله بن أبي بكرة	٢
عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي	٢
عبد الله بن يزيد الأنصاري	٢
عبد الله بن موهب	٢
عبد الله بن يزيد	٢
العلاء بن زياد العدوي	٢
عمرة بنت عبد الرحمن	٢
عمرو بن حزم	٢
عمرو بن سلمة	٢

كعب بن سوار	٢
كعب بن مالك	٢
محمد بن إبراهيم النيسابوري	٢
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم	٢
مرة الهمداني	٢
مسلمة بن مخلد	٢
معبد الجهني	٢
المغيرة بن حكيم	٢
مورق العجيلي	٢
يحيى بن آدم	٢
أبو أمامة سهل بن حنيف	٢
أبو الأحوص	٢
أبو إسحاق السبيعي	٢
أبو إسحاق الشيباني	٢
أبو بكر بن سليمان بن خيثمة	٢
أبو جحيفة	٢
أبو زرعة	٢
أبو سليمان [١]	٢
أبو عياض	٢
أبو مالك	٢
أبو اليسر	٢

(١) قال ابن تميم الظاهري: يراجع (أبو سليمان) و (داود الظاهري).

أبو حجيرة الخولاني	٢
ابن المنكدر	٢
ابن وضاح	٢
إبراهيم بن علية	١
أحنف بن قيس	١
أسماء بنت عميس	١
إسماعيل بن أبي أويس	١
إسماعيل بن أبي خالد	١
إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص	١
أسيد بن حضير	١
أذينة	١
أصبغ بن الفرج	١
الأعرج	١
أنس بن سيرين	١
إياس بن عبد المزني	١
بديل العقيلي	١
بريدة الأسلمي	١
بريرة	١
بشر بن غياث المريسي	١
بلال بن أبي بردة	١
تميم بن حذلم	١
ثابت بن زيد	١

ثابت بن قيس	١
ثوبان	١
جابر بن سمرة	١
جابر بن عامر	١
جبير بن نفير	١
جرير بن عبد الحميد	١
جعفر بن أبزي	١
جويرية أم المؤمنين	١
الحارث الأعور	١
الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة	١
الحارث العقيلي	١
حجاج بن أرطأة	١
حجر المدري	١
الحارث بن نبهان	١
حسان بن ثابت	١
الحصين بن عبد الرحمن	١
حفصة بنت سيرين	١
حماد بن عبد الله	١
حميد الرؤاسي	١
حميد الطويل	١
خالد بن معدان	١
خالد بن المهاجر	١

الخشني	١
داود بن أبي هند	١
دحية الكلبي	١
ذكوان مولى عائشة	١
الربيع بن أنس	١
الربيع بنت معوذ	١
زاهر	١
زاذان	١
زريق بن حكيم	١
زياد (تابعي)	١
زياد أبو العلاء	١
زياد الأعلم	١
زياد بن أبيه	١
زياد بن النضر	١
زيد بن خالد	١
زيد بن عبد الله	١
زيد بن موهب	١
السائب بن يزيد	١
سالم بن عبيد الأشجعي (صحابي كوفي)	١
سالم بن يسار	١
سبرة بن معبد	١
سراقة بن مالك	١

سعد بن ذباب	١
سعيد بن أشوع	١
سفيان بن حسين	١
سلمة بن الأكوع	١
سلمة بن أمية بن خلف	١
سلمان بن ربيعة الباهلي	١
سليمان (صحابي)	١
سليمان الأحول	١
سليمان بن ربيعة	١
سليمان بن صرد	١
سنان بن سلمة	١
سهل بن بيضاء	١
سهل بن حنيف	١
سهل بن سعد	١
سهم بن منجاب	١
شرحبيل بن الصمت	١
شريك بن حنبل	١
شعيب	١
شعبة	١
صعصعة بن صوحان	١
صفوان بن محرز	١
صهيب الرومي	١

ضمرة بن حبيب	١
طلحة بن عبد الله بن عوف	١
طلحة بن مطرف	١
عائشة بنت طلحة	١
عاتكة بنت زيد	١
عاصم بن بهدلة	١
عامر بن واثلة	١
عباد بن عبد الله بن الزبير	١
عبادة بن نسي	١
عبد بن أبي سلمة	١
عبد ربه بن سعيد الأنصاري	١
عبد الرحمن بن أبي ربيعة	١
عبد الرحمن بن أذينة	١
عبد الرحمن بن البيلماني	١
عبد الرحمن بن خالد بن الوليد	١
عبد الرحمن بن سابط	١
عبد الرحمن بن سهل	١
عبد الرحمن بن عبد الحميد	١
عبد الرحمن بن عبد يغوث	١
عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب	١
عبد الرحمن بن غنم	١
عبد الرحمن بن مسعود	١

عبد الرحمن بن نافع	١
عبد الرحمن بن هشام بن يوسف	١
عبد العزيز بن عبد الله	١
عبد الله بن أبي سلمة	١
عبد الله بن أبي مليكة	١
عبد الله بن أبي الهزيل	١
عبد الله بن أرقم	١
عبد الله بن دينار	١
عبد الله بن سرجس	١
عبد الله بن سلام	١
عبد الله بن شقيق	١
عبد الله بن طاووس	١
عبد الله بن عامر	١
عبد الله بن عبد الله بن عمر	١
عبد الله بن محمد بن الحنفية	١
عبد الله بن محيريز	١
عبد الله بن مطيع	١
عبد الله بن معقل	١
عبد الله بن مقرن	١
عبد الله بن يزيد الخطمي	١
عبد الله بن يزيد المقري	١
عبد الملك بن حبيب	١

عبد الملك بن عمير	١
عبيد الله بن جعفر	١
عبيد الله بن زياد	١
عبيد المكتب	١
عدي بن عدي الكندي	١
العرباض بن سارية	١
عروة بن المغيرة بن شعبة	١
علي بن المديني	١
عقيل بن أبي طالب	١
العلاء بن بدر	١
علي بن رباح اللخمي	١
عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الأنصاري	١
عمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري	١
عمرو	١
عمرو بن الأسود	١
عمرو بن حبيش	١
عمرو بن الحارث	١
عمرو بن سليم	١
عمرو بن الشريد	١
عمرو بن عثمان بن عفان	١
عميرة بن زياد	١
عياش بن ربيعة	١

عياض بن عبيد الله	١
فاطمة بنت الحسين	١
فاطمة بنت قيس	١
فاطمة بنت المنذر بن الزبير	١
فراس الهمداني	١
القاسم بن أبي بزة	١
القاسم بن مخيمر	١
القاسم بن معاذ بن عبد الله بن مسعود	١
القاسم بن معن بن عبد الله بن مسعود	١
قبيصة بن ذؤيب	١
قدامة بن مظعون	١
قرطة بن كعب	١
قيس بن حازم	١
قيس بن ربيعة	١
قيس بن السائب	١
قيس بن فهد	١
كثير بن الصلب	١
الكرخي	١
كريب بن أبي مسلم	١
كعب	١
كعب الأحبار	١
كعب الخير	١

١	كعب بن عجرة
١	كلثوم بن هانئ
١	ليث بن أبي سليم
١	مالك الأشجعي
١	مالك بن حويرث
١	مجاشع بن سليم
١	محمد بن إبراهيم التميمي
١	محمد بن أبي بكر
١	محمد بن إسحاق
١	محمد بن بشير (قاضي قرطبة)
١	محمد بن الحارث بن سفيان
١	محمد بن زرب ابن بقي القاضي
١	محمد بن شجاع البلخي
١	محمد بن عبد القاري
١	محمد بن عمرو
١	محمد بن المنذر
١	محمد بن المنكدر
١	محمد بن نصر المروزي
١	محمد بن نمير
١	مسلم بن عقيل
١	مصعب بن الزبير
١	معاوية بن الحكم

معاوية بن قرة	١
معبد بن أمية بن خلف	١
معتمر بن سليمان	١
معقل بن مقرن	١
معقل بن يسار	١
مقاتل بن حيان	١
موسى بن عقبة	١
نافع بن علقمة	١
نجدة بن عامر	١
النسائي	١
النضر بن أنس	١
نعيم بن حماد	١
نعيم بن سلامة	١
هرم بن حيان	١
هشام بن سليمان	١
هشام بن عبد الله المخزومي	١
هشام بن عبد الملك	١
هشام بن يوسف	١
هلال بن يساف	١
واثلة بن الأسقع	١
الوليد بن عبد الملك	١
وهب بن منبه	١

ياسين الزيات	١
يحيى بن حمزة	١
يحيى بن يزيد الفراء	١
يحيى بن سعيد القطان	١
يحيى بن معين	١
يحيى بن يحيى الليثي	١
يزيد بن أبي حبيب	١
يونس بن عبيد	١
يزيد بن عبيد	١
يزيد بن معاوية النخعي	١
يعلى بن أمية	١
يعلى بن حكيم	١
أبو أمامة (أسعد بن زرارة)	١
أبو إسحاق الشيباني	١
أبو أسيد (صحابي)	١
أبو الأسود الدؤلي	١
أبو إياس	١
أبو أيمن	١
أبو أيوب الهاشمي	١
أبو البختري	١
أبو بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ربيعة	١
أبو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين	١

أبو حية الأنصاري	١
أبو دجانة	١
أبو سعيد (مولى أبي أسيد)	١
أبو السوار	١
أبو شريح العدوي	١
أبو الشعثاء المحاربي (سليم بن الأسود)	١
أبو ظبيان	١
أبو عبد الله بن [سالار] !	١
أبو عبيدة بن نضيلة	١
أبو العلاء بن الشخير	١
أبو قتادة	١
أبو مسلم الخولاني	١
أبو مليكة	١
ابن أبي الحدرد	١
ابن أبي عمرة الأنصاري	١
ابن أذينة	١
ابن أسوع	١
ابن حبيب	١
ابن ذكوان المدني	١
ابن عامر	١
ابن علاثة	١
ابن القصار	١

ابن المبارك	١
ابن معقل	١
ابن هرمز	١
ابن هشام	١
أم الدرداء	١
أم سلمة	١
أم عطية	١
أم كلثوم بنت أبي بكر	١
أخت أبي سعيد الخدري	١
عم الربيع بنت معوذ	١
والد المعتمر	١

وقد بلغ ما صححه ابن حزم من آراء السلف (١٢٩٠٣) مسألة، يضاف إليها (٢٥٠) مسألة لفريق من الصحابة لا يعرف لهم فيها مخالف من الصحابة.

أما مجموع ما جرحه وجهله ابن حزم من الرواة في المحلى، فقد بلغ (٧٥٦) ما بين رجل وامرأة، والكل مجموع عندي بنصه [1].

---

(١) قال ابن تميم الظاهري: قد ذكرت في المقدمة أن من جرحهم ابن حزم قد جمعهم الوالد وأرسل بنسخة إلى الشيخ ابن عقيل الظاهري، وفقد شيخنا الأصل بسبب الانتقال.

قال ابن تميم الظاهري: انتهى ما كتبه شيخنا الوالد محمد رواس قلعه جي، فرحم الله الإمام ابن حزم رحمة واسعة، وغفر الله لشيخنا، وتقبل منه، إنه سميع مجيب.